

## خطة الفصل الإسرائيلي ترسم الحدود الموقته لفلسطين\*

جيفري أرونسون

لقد دخل تقسيم فلسطين التاريخية جغرافياً أكثر مراحلها حسماً منذ احتلال إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران/يونيو 1967. ورئيس الحكومة الإسرائيلية، أريئيل شارون، هو المحرك الرئيسي لهذه العملية التي تجهد خريطة الطريق المتبجحة - التي أنتجتها الدبلوماسية المتعددة الأطراف، والتي ترفع إدارة بوش لواءها الآن - في مواجهتها كي تظل ذات صلة بالواقع.

لقد جهد شارون، من خلال أدوار متعددة قام بها على امتداد الجيل السابق، كي يقوّض [إمكان] الانسحاب الإسرائيلي إلى خطوط حزيران/يونيو 1967، وكان العقل الموجه للخريطة الاستيطانية التي تشكل عارضة الاستناد لـ "منطقة الفصل" المعروفة باسم "السياج" أو "الجدار"، والعاملة بسرعة على تقسيم الأراضي المحتلة بين إسرائيل وفلسطين الاصطناعية - "الدولة ذات الحدود الموقته" التي تدعو خريطة الطريق إلى إنشائها.

"إن خريطة الجدار هي الخريطة نفسها التي كنت أراها خلال كل زيارات إريك [شارون]\*\* إلى هنا [أريئيل]\*\* منذ سنة 1978" - هكذا فسّر الأمر رون نحمان، رئيس بلدية مستوطنة أريئيل، بالقرب من نابلس - "لقد أخبرني أنه كان يفكر فيها منذ سنة 1973".

لم يكن شارون يفكر في هذه الخريطة فحسب، بل كان مشغولاً في تنفيذها على الأرض أيضاً. إن الرؤية التي حملها طويلاً بشأن التقسيم الجغرافي لفلسطين قطعت الآن شوطاً بعيداً على طريق التحقيق. وهو ينظر إلى الحدود التي تتشكل الآن في الضفة

(\*) المصدر: Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories, vol. 13, no. 4, July-August 2003, pp. 1, 4, 5.  
(\*\*) في الأصل.

الغربية (فصل قطاع غزة إلى جيوب إسرائيلية وفلسطينية بحسب النموذج نفسه يوشك على الاكتمال) بوصفها مساهمته التاريخية في تعزيز الهيمنة الإسرائيلية على أرض إسرائيل، على قدم المساواة مع إنشاء دافيد بن - غوريون للدولة سنة 1948، ومع معاهدة السلام التي أبرمها مناحم بيغن مع مصر سنة 1979.

إن الخريطة الجاري نحتها حالياً في تلال الضفة الغربية وسهولها تحقق معظم، وليس كل، أهداف شارون التاريخية الاستراتيجية:

● احتفاظ إسرائيل بالسيطرة الاستراتيجية على كامل المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط.

● فصل السكان العرب في الأردن ومصر عن أشقائهم في فلسطين بواسطة أراضٍ تسيطر إسرائيل عليها أو تستوطنها.

● فصل الفلسطينيين بعضهم عن بعض، وعن مواطني إسرائيل الفلسطينيين، بواسطة حدود تقوم على أساس كتل استيطانية.

● قيام تواصل إقليمي في المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بواسطة عدد قليل من الجسور أو الأنفاق، وفي منطقة القدس بواسطة طريق دائرية.

ليس لدى شارون أو هام بأن مثل هذه الوصفة "سينهي النزاع". وهو مقتنع بأن ذلك لن يتحقق إلا عندما يستسلم الفلسطينيون استسلاماً كاملاً. وهو مصمم، في هذه الأثناء، على تحقيق طموحه في إرساء المحددات الجغرافية والسياسية لـ "الاتفاق الانتقالي الطويل الأمد" الذي رفع لواءه عدة أعوام. وكما كان أمر الجهود الإسرائيلية خلال حقبة أو سلو التي هدفت إلى وضع نموذج لحكم المناطق [الفلسطينية المحتلة]، يهدف شارون إلى التوصل إلى اتفاق معترف به دولياً - يجري خريطة الطريق - مع قادة فلسطينيين مقبولين، لا كوصفة لإنهاء النزاع وإنما كوسيلة لإدارته، كما فعلت إسرائيل، وإن بتكلفة متزايدة، خلال 30 عاماً تقريباً.

إن التنازل الوحيد الذي يمكن لشارون أن يقدمه من ناحية الآراء التي حملها طويلاً، والذي أصاب رفاقه في الحركة الاستيطانية بصدمة شديدة، هو تبنيه مرغماً فكرة الدولة الفلسطينية كحل لمشكلة تفوق الفلسطينيين الديموغرافي، الذي لا يمكن التغلب عليه، في قلب الأراضي الأهلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وخلافاً لآرائه، بصفته رجلاً ذا رؤية استيطانية سنة 1967، وآراء كثيرين من القادة الاستيطانيين

اليوم، فإن شارون بات على استعداد الآن لأن يدفع ثمناً من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة - 50% من الأولى و80% من الثانية ستضم إلى دولة فلسطين الجديدة، ذات السيادة الشكلية - من أجل الحفاظ على أكثرية يهودية في إسرائيل الكبرى.

إن تقسيم فلسطين بحسب هذه الوصفة هو نتاج تضافر عدد من العوامل: بالدرجة الأولى، شبكة إسرائيل من المستوطنات والطرق، التي هي الآن، وكما كانت دائماً، العناصر الرئيسية في عزم إسرائيل على الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية؛ ظاهرة "النقاط" الاستيطانية، التي تهدف جزئياً إلى الاستيلاء على أراضٍ في مناطق في الضفة الغربية لا يزال ترسيم الحدود الناشئة فيها عرضة للنقاش الإسرائيلي الداخلي؛ "الجدار"، الذي من الأدق أن يوصف بحاجز فصل شبيه بالحدود.

إن تفضيل الإسرائيليين إنشاء حدود مادية كحل لاحتلالهم الضفة الغربية وقطاع غزة هو أمر حديث العهد نسبياً. فمنذ حزيران/يونيو 1967، دعم مؤيدو الاحتلال ومعارضوه إزالة الحدود المادية، وشجعوا على إقامة مروحة واسعة من التعاون بين الشعبين. لكن في الحقبة الجديدة، التي بدأت مع حرب الخليج سنة 1991، قلبت هذه الحكمة التقليدية رأساً على عقب. ومنذ إقامة جدار قصير على الخط الأخضر سنة 1995، تزايدت مطالبة الرأي العام الإسرائيلي بإقامة حاجز مادي على أمل أن يحقق ذلك له الأمن، وإن لم يكن بالضرورة ترسيماً لحدود سياسية.

كان شارون دائماً ماهراً في إجراء قياس دقيق للقوى المنخرطة في مسألة ما، وتحويلها في اتجاه خدمة غرضه. فقد كان في البداية يعارض إنشاء منطقة أمنية بطول 300 كم على امتداد حدود الخط الأخضر لسنة 1967 تقريباً، شأنه في ذلك شأن معظم أعضاء المؤسسة السياسية والأمنية في البلد. فهم، مثل شارون، رأوا أن المشروع نتيجة لبحث الجمهور الإسرائيلي عن رد تبسيطي على الهجمات الفلسطينية، ورأوا أنه حل باهظ التكلفة، وغير محكم، وغير فاعل. ومع ذلك تبني شارون مطلب الجمهور بالتخلص من الفلسطينيين، لكن حوّلته لخدمة غرضه.

بعد سلسلة من القرارات (تم تطبيق بعضها، وبعضها الآخر على وشك التطبيق)، تعززت بضغط فعال من الحركة الاستيطانية، انتفخ مسار الحواجز الأمنية إلى نحو 600 كم على امتداد طرق في جانبي منطقة الـ 45% - 50% من الضفة الغربية، التي خصصتها إسرائيل للفلسطينيين، بالإضافة إلى 70% - 80% من قطاع غزة.

لقد أدركت العناصر البراغماتية في الحركة الاستيطانية، مثلها مثل شارون، أنه ما دامت خسرت المعركة بشأن الجدار، فإن الخيار الأفضل هو التأثير في مساره. وقد شرح بنحاس فالرشتاين، أحد قادة مجلس المستوطنين، آراءهم كما يلي: "الحد الأقصى من السكان اليهود، مع الحد الأدنى من السكان العرب، على الحد الأقصى من المساحة، وكل ذلك بصفته جزءاً من الجهود الرامية إلى تعويض الخسائر التي ستسفر عنها إقامة الجدار على امتداد الخط الأخضر."

يعطي تغيير مسار منطقة الفصل المثل لنجاح حملة المستوطنين وتحول المنطقة تحت إشراف شارون من إجراء أمني إلى واقع سياسي مفروض بعيد الأثر. ومن المحطات المهمة، في الطريق إلى هذا التحول، القرار الذي اتخذه شارون بعيد بدء الإنشاء في آب/أغسطس 2002 بمدّ الجدار إلى الشرق من مستوطنة ألفي منشيه، وما تبع ذلك من توصية اتخاذها الجيش الإسرائيلي، بادر إليها المستوطنون ودعمها شارون علناً في أواسط أيار/مايو، بضم "إصبع" [مستعمرة] أريئيل، الواقع على بعد 20 كم من الخط الأخضر، وهو ما يضيف 32,000 مستوطن و7000 فلسطيني إلى الـ 20,000 إسرائيلي و11,500 فلسطيني الذين تم ضمهم إلى الغرب من المنطقة.

وفي 23 آذار/مارس، أعلن شارون عزمه على إنشاء منطقة أمنية على امتداد السلسلة الجبلية الواقعة إلى الغرب من نهر الأردن، الأمر الذي يرفع إلى الضعفين دفعة واحدة المسافة المادية وتكلفة المشروع، المقدرتين حالياً بـ 850 كم وأكثر من مليار دولار. بعد ذلك بشهرين، أعلن شارون أن مستوطنتي بيت إيل وشيلو، الواقعتين إلى الغرب من طريق ألون، والمتحكمتين في الطريق 60، شريان المواصلات الحيوي للفلسطينيين بين نابلس ورام الله، لن تُخلى، وهذا ما يوحي بأن مسار المنطقة الأمنية الشرقية سيضم أيضاً "أصابع" تصل إلى الغرب من طريق ألون حتى مستوطنات إونموريه وإيتماروشيلو وعيلي وعوفرا، وإلى الجنوب من القدس حتى [مستعمرات] تكواعونوكديم وكريات أربع/الخليل.

لم يتقرر بعد المسار في المنطقة الواقعة إلى الغرب من رام الله، حيث يضغط المستوطنون لضم مستوطنات كتلة ظلمون. ولا يتناقض المسار المفضل لدى المستوطنين مع المبدأ الذي أرساه ضم أريئيل وألفي منشيه، ومن شأنه أن يضيف 6 مستوطنات يسكنها 4500 نسمة إلى الـ 10 مستوطنات التي يسكنها 30,000 نسمة،

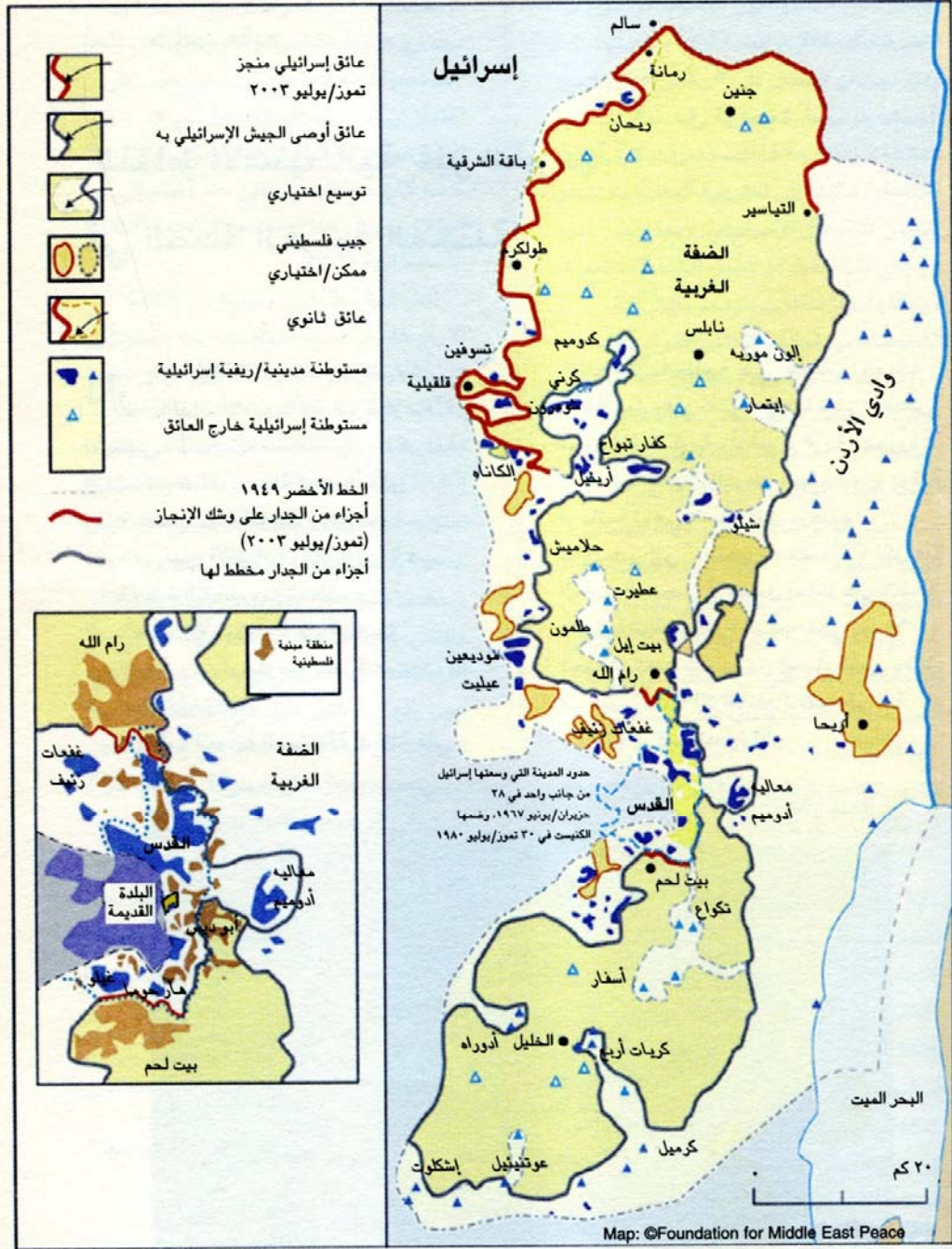
والتي يشتمل عليها خيار أقل اتساعاً. ومن شأن الخيار الأكثر اتساعاً أن يضيف 13 قرية فلسطينية يسكنها 24000 نسمة إلى 41,000 فلسطيني يسكنون إلى الغرب من حاجز الفصل الرئيسي في هذه المنطقة.

إن المسار جنوبي القدس وعلى طول الحدود الخارجية الشرقية والغربية لمنطقة بيت لحم - الخليل، لم يتحدد إلا بصورة أولية، باستثناء 22 كم شمالي القدس وجنوبيها، لم ينجز منها سوى 10 كم. وسيضم القطاع الجنوبي قبر راحيل في بيت لحم، والمناطق السكنية الفلسطينية المحيطة به، بالإضافة إلى الطريق المؤدية من القدس إلى بيت لحم، والتي تنتهي الآن فجأة عند المشارف الشمالية للمدينة.

لدى إنجاز مناطق الفصل في أواخر سنة 2004 يكون أصبح في الجانب "الإسرائيلي" أكثر من 50% من الضفة الغربية وما يصل إلى 366,000 فلسطيني في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

ويحاجج الفلسطينيون، في احتجاجات ترجع الأسرة الدولية صداها، بأن حكومة شارون تقوم اعتباطياً بتحديد حدود الدولة الفلسطينية التي دعت خطة الطريق إليها. وكرّد على هذه المخاوف قد يتخلى شارون عن إنشاء حاجز متواصل في مناطق مثل أريئيل، معتمداً بدلاً من ذلك على سلسلة من الحدود الأمنية التي تحيط بكل مستوطنة. وعلى الرغم من مثل هذه التعديلات التكتية، فإن شارون غير مستعد لأن يتخلى عن الخطة الكبرى التي طالما حملها، ولن ينظر في طلب دولي يهدف إلى إرغامه على فعل ذلك. ■

خيارات الفصل الإسرائيلية في الضفة الغربية - تموز/يوليو ٢٠٠٣



مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>